مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٩٧١/٩/١١

قرارات هامة يصدرها السادات بعد الاستفتاء تمهيدا لاعادة البناء الشامل

الرئيس أجرى دراسات خلال الأسبوعين الماضيين

أطلع خلالها على نتائج الابحاث التى تمت فى مجالات الادارة والانتاج

٤ قضايا تركزت حولها الدراسات

■ أولا: تنظيم الجهاز الادارى وعلاج كل صور القصور فيه

■ ثانيا: تنظيم القطاع العام ومنح الشركات حرية أكبر فى الحركة والمسئولية

■ ثالثا: رفع مستوى دخول العمال وصغار الموظفين الاتجاه الى زيادة الحد الادنى للاجور واعادة تقييم الدرجات والمعاشات الصغيرة

■ رابعا: بذل كل جهد ممكن لاعادة بناء القرية المصرية

علم مندوب « الاهرام » أن الرئيس أنور السادات سوف يصدر خلال الايام التالية للاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية مجموعة من القرارات الهامة فى عدد من القضايا الداخلية التى تحتل مراكز الاولوية فى عملية التمهيد الكبرى للبناء الجديد للدولة والمجتمع ٠

وعلم مندوب « الاهرام » أن الرئيس السادات كان قد خصص جانبا كبيرا من وقته خلال الاسبوعين الماضيين ، لدراسة نتائج وتوصيات اللجان الوزارية الخاصة ومجموعات الخبراء الفنيين التى كلفت بالبحث النظرى والميدانى ، فى مجالات الادارة والانتاج .

وقد حرص الرئيس على ان تتم هذه الدراسات من خلال اتصالات تنظيمية مشتركة بين الاتحاد الاشتراكى والاجهزة الحكومية . وذلك تحقيقا لمبدأ التعاون المشترك بين التنظيم السياسى والحكومة باعتبار ان الاخيرة هى اداة الحكم والتنفيذ للاتحاد الاشتراكى العربى .

وتركزت الدراسات والتوصيات حول اربع قضايا رئيسية :

■ **أولا** : اعادة تنظيم الجهاز الادارى للدولة ، وذلك فى ضوء ما كشفت عنه التجارب من قصور ، بحيث تسمح له بانطلاقة حقيقية ذات قدرة فعالة ومعدل سريع للحركة ، فى تنفيذ برنامج العمل الوطنى وقرارات المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى الذى انعقد فى يوليو الماضى .
والخط الرئيسى الذى تم اعتماده فى هذا المجال ، هو التصدى لكل من البيروقراطية وشيوع المسئولية وانخفاض مستوى أداء الخدمة للجمهور .
واستلزم ذلك الغاء عدد من الاجراءات الروتينية المعقدة فى تعامل الاجهزة الادارية بعضها مع بعض من ناحية ، ومع الجمهور من ناحية اخرى ، وذلك فضلا عن تجميع الاجهزة الادارية ذات الاختصاص الواحد ، والتابعة حاليا لعدة جهات متفرقة ، تحت ادارة واحدة . ويسرى ذلك على جميع المستويات ، ابتداء من الوزارات حتى المصالح الصغيرة .
وعلم مندوب « الاهرام » ان الراى استقر على تحويل بعض الانشطة التى كانت تقوم بها الوزارات ، وتتصل بطبيعتها ، بالعمل السياسى والاجتماعى بين الجماهير ، الى الاتحاد الاشتراكى .

■ **ثانيا** : اعادة تنظيم العمل فى القطاع العام على اساس المبدأ الذى قرره برنامج العمل الوطنى « اساس الادارة الرشيدة هو الحرية والمسئولية » . وذلك بمنح الشركة — كوحدة انتاجية — حرية الحركة والمسئوليه ، دون تعقيدات ببروقراطية او قيود ادارية مفروضة من المؤسسة التابعة لها . وتركيز المسئولية فى تحقيق معدلات الانتاج وزيادته وتحسين نوعيته ، داخل مجلس الادارة ، وذلك فى اطار مشاركة منظمة فعلية وحيوية من لجنه الاتحاد الاشتراكى واللجنة النقابية .

٤٠ مليون جنيه لرفع الدخول

ثالثا : رفع مستوى المعيشة والدخول بالنسبة للعمال وصغار موظفى الدولة من اصحاب الدرجات الصغرى ، بما يتناسب مع اقصى الامكانيات المادية المتاحة للدولة فى هذه الظروف .

وكانت بعض اتجاهات الدراسة قد أوصت بتجميد أوضاع هذه الفئات على أساس ان ظروف المعركة ومتطلباتها المادية لا تسمح بذلك . غير ان الرئيس أنور السادات فى مناقشته لهذه الاتجاهات ، أخذ بقاعدة مراعاة التوازن بين متطلبات المعركة والاحتياجات الاساسية للانسان .

واكد ان المعركة فى النهاية تعتمد — معنويا وماديا — على الانسان المنتج والعامل . وبالتالى فان رفع مستوى معيشة هذا الانسان باستمرار ، فوق انه قضية اشتراكية مبدئية ، يخدم فى الاساس قضية المعركة بصفة مباشرة ، خاصة وان « البحث الميدانى » الذى أجرى على هذه الفئات قد اثبت احقيتها فى الانصاف — بالقياس لفئات اخرى — وذلك كضرورة حياة ، وضرورة انتاج فى آن واحد . وبالتالى فهو — على حد تعبير الرئيس خلال المناقشات — « حق يؤديه المجتمع لابنائه العاملين حتى يمكنه بعد ذلك ان يحاسبهم على واجباتهم نحوه فى الحرب والسلم على السواء » .

وعلم مندوب الاهرام ان الخط الرئيسى الذى ينتظر اعتماده فى هذا المجال هو البدء — فى اطار الامكانيات المتاحة للدولة حاليا — بادنى المستويات استحقاقا .

ولذلك فان المتوقع زيادة الحد الادنى للاجور المطبق حاليا ، واعادة تنظيم وتقييم الدرجات الصغرى بما يرفع من مستوى دخلها المادى . ويشمل ذلك ايضا المعاشات الصغيرة ، حيث تبين من « البحث الميدانى » ان هناك معاشات لاتتجاوز قيمتها خمسين قرشا شهريا .

والميزانية المبدئية المقدرة لذلك كله ، تبلغ حوالى ٤٠ مليونا من الجنيهات سنويا .

تعـــاون الأجهـــزة للنهـــوض بالقـــرية

■ **رابعا** : بذل جهد منظم ومكثف لاعادة بناء القرية المصرية ، بناء عصريا وانسانيا ، بحيث يمكن ـ خـلال فترة زمنية لا تتعدى عشر سنوات ـ تضـييق الفروق الى أقصى حد بين القرية والمدينة .

والخط الرئيسى الذى تم اعتماده فى ذلك هو الاهتمـام المخطط ، اقتصاديا وفكريا واجتماعيا ، بالفلاح كانسـان ومواطن وقوة انتاجية خلاقة فى نفس الوقت ، واشراكه فعليا فى تسيير اموره وحكم نفسه بنفسه ، دون مارجوع الى المركز فى العاصمة الا فى المسائل ذات الطابع الوطنى العام .

ومن المقرر ان تسهم قواعد الاتحاد الاشـتراكى واجهزة الحكومة المتخصصة ومراكز البحث العلمى والحكم المحلى فى تنفيذ خطط عملية مشتركة ذات اولويات متدرجة . وذلك فى مجالات الاسكان والعمران والانتاج والصحة والتعليم والثقافة والمتع الفنية .

وعلم « مندوب الاهرام » انه بعد الانتهـاء من الاسـتفتاء على الدستور ، واذا جاءت النتيجة بنعم ، فان مرحلة جديدة تماما من حياة جمهورية مصر العربية تبدأ استكمالا لمسيرة ثورة ٢٣ يوليو ، تستهل بقرارات الرئيس وتعقبها مجمـوعة من المؤتمرات الصحفية للحكومة وللاتحاد الاشتراكى .

ومن المنتظر ـ فى هذا الاطار ـ ان يقوم السيد محمـد عبد السلام الزيات السكرتير الاول للجنة المركزية فى نهـاية هذا الاسبوع بعقد اول مؤتمر صحفى له ، يكون بداية لسلسلة دورية من المؤتمرات يشرح خلالها الابعاد السياسية والاجتماعية والتنظيمية لحركة الاتحاد الاشتراكى من اجل تنفيذ برنامج العمل الوطنى وتوصيات المؤتمر القومى العام . □